24 May 2021
Arabic

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الرابعة والخمسون
فيينا، 29 حزيران/يونيه - 16 تموز/يوليه 2021

مشروع التصنيف القانوني المنقح - قسم منقح عن معاملات البيانات

المحتويات

الصفحة

2	أولاً- مقدمة.....
2	ثانياً- التفتيحات الرئيسية المدخلة على الوثيقة A/CN.9/1012/Add.2.....
2	ألف- ما هي البيانات وما هي معاملات البيانات؟.....
3	باء- النظم القانونية.....
5	جيم- تقييم نصوص الأونسيترال ذات الصلة.....

أولاً - مقدمة

- 1- وفقاً لما ورد في الوثيقة A/CN.9/1064 (الفقرات 4-9)، كان معروضاً على اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين مشروع أولي للتصنيف القانوني، تضمن قسماً عن معاملات البيانات ورد في الوثيقة A/CN.9/1012/Add.2. وتعكف الأمانة على تنقيح المشروع الأولي ليجسد المزيد من البحوث والتطورات الفاصلة، وما أُجري من مشاورات مع الخبراء.
- 2- وتعمل هذه الوثيقة بعض المجالات الرئيسية للقسم المتعلق بمعاملات البيانات التي يجري تنقيحها. وتتوقع الأمانة أن يُتناول المشروع بمزيد من التنقيح والتدقيق، بهدف وضع "خريطة لتوجيه الأعمال المقبلة"، وفق ما اقترح في الدورة الثالثة والخمسين،⁽¹⁾ تبقى مواكبة لما يستجد في بيئة دينامية وسريعة التغير.
- 3- وتُدعى اللجنة إلى الإحاطة علماً بالعمل المنجز بشأن التصنيف القانوني والإنز ينشره في نهاية المطاف كمنتج من إعداد الأمانة يمكن تحديثه باستمرار بوصفه "وثيقة حية" بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية.

ثانياً - التنقيحات الرئيسية المدخلة على الوثيقة A/CN.9/1012/Add.2

ألف - ما هي البيانات وما هي معاملات البيانات؟

- 4- يجري تنقيح هذا الفصل للإشارة إلى مواد إضافية متعلقة بمفهوم "معاملات البيانات" وحالات الاستخدام لكل نوع من أنواع معاملات البيانات.
- 5- وفي سياق التجارة الرقمية، تنطوي جميع المعاملات على تبادل للبيانات بقدر ما، بما في ذلك إبرام العقود الإلكترونية، والتحديد الإلكتروني للهوية. ولذلك يمكن، من أجل التركيز على البيانات بوصفها موضوع المعاملة، وضع تعريف عملي "لمعاملة البيانات" من حيث كونها معاملة تجارية معنية بتقديم البيانات.
- 6- ويمكن توضيح الفرق إلى حد ما بين نوعين من معاملات البيانات:

(أ) تقديم البيانات - معاملة بيانات يقوم فيها شخص ("مقدم البيانات") بتقديم بيانات لشخص آخر ("متلقي البيانات"). ويجوز لمقدم البيانات أن يقدم البيانات بتمكين متلقي البيانات من الوصول إلى البيانات، أو بتمكين متلقي البيانات من الوصول إلى مصدر بيانات خاضع لتحكم مقدم البيانات. وبعبارة عامة جداً، يمكن تشبيه تقديم البيانات "ببيع" البيانات أو "الترخيص" باستخدامها. وتشمل معاملات تقديم البيانات ترتيبات "تشارك البيانات" التي يقوم الطرفان بموجبها بتقديم البيانات أحدهما للآخر، عادة عن طريق حيز إلكتروني، بحيث يكون كل طرف مقدّم بيانات ومتلقي بيانات في آن واحد؛

(ب) معالجة البيانات - معاملة بيانات يقوم فيها شخص ("معالج البيانات") بمعالجة البيانات لحساب شخص آخر ("المتحكّم في البيانات") وتقديم البيانات للمعالج للشخص الآخر. وعلى الرغم من أن معالجة البيانات تشمل جميع أنواع العمليات التي تُجرى على البيانات (بما في ذلك جمع البيانات وتسجيلها وتنظيمها وهيكلتها وتغييرها ونقلها)، فإن الأنواع الشائعة من معاملات معالجة البيانات تشمل خدمات استخراج البيانات، والخدمات السحابية، وتحليلات البيانات، وخدمات منصات البيانات، وخدمات نقل البيانات إلكترونياً. وعلى الرغم من أن معالجة البيانات قد تتمخض عن تقديم بيانات، فإن المعاملة معنية أكثر بتقديم الخدمات.

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/75/17)، الجزء الثاني، الفقرة 75.

باء - النظم القانونية

7- تجري مراجعة مناقشة قانون العقود (A/CN.9/1012/Add.2، الفقرات 12-15) للإشارة إلى مواد إضافية بشأن الحقوق والالتزامات التي ترد عادة في عقود تقديم البيانات وعقود معالجة البيانات. وبالنظر إلى أن الأنواع المختلفة من معاملات البيانات الباطنة تُملئ احتياجات تجارية مختلفة، فإن أنواع العقود المختلفة ستتأول حقوقاً والتزامات مختلفة.

8- وقد سعت عدة مبادرات وطنية ودولية إلى استبانة الحقوق والالتزامات المختلفة التي تناسب معاملات البيانات، كما يلي:

(أ) في إطار مشروع مشترك جارٍ، يعكف معهد القانون الأمريكي ومعهد القانون الأوروبي على دراسة القواعد والمبادئ القانونية التي تحكم معاملات البيانات والحقوق في البيانات، بغية وضع مبادئ لاقتصاد البيانات ("مبادئ معهدي القانون الأمريكي والأوروبي التوجيهية"). وتفرق المبادئ، في شكلها الحالي، بين نوعين من العقود، هما: '1' عقود توريد أو تشاؤك البيانات، التي تشمل عقود نقل البيانات، و'2' عقود الخدمات المتعلقة بالبيانات، التي تشمل عقود معالجة البيانات. ولكل نوع من نوعي العقود، تستبين المبادئ طائفة من الحقوق والالتزامات التي ينبغي تضمينها بمقتضى القانون، رهناً باتفاق الأطراف على ذلك؛

(ب) في عام 2018، نشرت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان المبادئ التوجيهية الخاصة بالعقود المتعلقة باستخدام البيانات،⁽²⁾ بهدف تشجيع التفاوض على العقود وتنفيذها بصورة معقولة، وخفض تكاليف المعاملات، ونشر عقود البيانات. وتفرق المبادئ التوجيهية الخاصة بالعقود المتعلقة باستخدام البيانات بين ثلاثة أنواع من العقود، هي: '1' عقود تقديم البيانات، و'2' عقود توليد البيانات، و'3' عقود تشاؤك البيانات باستخدام المنصات، التي تشمل العقود بين مشغلي المنصات ومستخدمي البيانات لتقديم بيانات معالجة.

9- وعلى الرغم من اختلاف طريقة تصنيف العقود التي تعتمد على كل مبادرة، فإن المبادرتين كليهما تتأولان عقود تقديم البيانات وعقود معالجة البيانات، كما يلي:

(أ) تتضمن عقود تقديم البيانات عادة شروطاً تتأول المسائل التالية الخاصة بالبيانات تحديداً:

'1' ماهية البيانات - وصف دقيق لأنواع البيانات التي ستقدم بموجب العقد؛

'2' كيفية تقديم البيانات - في حالة نقل البيانات إلى وَسَط من الأوساط (على سبيل المثال، قرص أو جهاز خادم أو منصة إلكترونية (عامله عبر الإنترنت))، من هو الطرف المتحكم في هذا الوسط؛ وفي حالة إتاحة الوصول إلى بيانات أو إلى مصدر بيانات، ما إذا كان مقدم البيانات يأذن فقط بوصول مصرح به أم أنه يفعل المزيد لتيسير ذلك الوصول؛

'3' مطابقة البيانات - إيراد وصف وضمائم بشأن كمية البيانات ونوعيتها، بما يشمل درجة اكتمالها ودقتها وتنسيقها، وكذلك تطابقها مع أي صناعة ذات صلة أو معايير دولية أو أشكال للعرض يضعها مقدم البيانات؛

'4' استخدام البيانات بواسطة متلقي البيانات - إيراد وصف وضمائم بشأن كيفية استخدام متلقي البيانات (أو بشكل أعم معالجته) للبيانات، بما في ذلك أي قيود على الاستخدام بالإشارة إلى الغرض، أو حقوق الآخرين، أو الاستخدام يفرضها مقدم البيانات؛

(2) الوثيقة A/CN.9/1012/Add.2، الحاشية 11.

5' استخدام البيانات بواسطة مَقْتَمِ البيانات - إيراد وصف لكيفية استخدام البيانات بواسطة مقدم البيانات (إن وجد)، وكذلك أي استخدام لأي بيانات جديدة يولدها متلقي البيانات في معرض استخدامه للبيانات؛

6' التعامل مع البيانات عند المخالفة أو الفسخ - إيراد وصف لكيفية تعامل الطرف المخالف مع البيانات في حالة مخالفة العقد أو فسخه.

(ب) تتضمن عقود معالجة البيانات عادة شروطاً تتناول المسائل التالية الخاصة بالبيانات تحديداً:

1' نطاق الخدمات والغرض منها - وصف خدمات معالجة البيانات التي يقدمها معالج البيانات، بما في ذلك بارامترات الأداء؛

2' أمن البيانات وسلامة البيانات - وصف السياسات والإجراءات المقررة للحفاظ على أمن البيانات وسلامتها، ولإدارة الحوادث الأمنية؛

3' قابلية البيانات للنقل - وصف العمليات المتاحة لدى متلقي البيانات للوصول إلى البيانات في شكل قابل للاستخدام في نظم أخرى بخلاف النظام الذي يقدمه معالج البيانات؛

4' توطين البيانات - أي قيود مفروضة على المواقع التي تعالج فيها البيانات بموجب العقد؛

5' استخدام البيانات بواسطة معالج البيانات - وصف كيفية استخدام معالج البيانات للبيانات التي تُجمَع بموجب العقد، وخاصة البيانات التي تُجمَع من متلقي البيانات، والبيانات المقدمة بموجب العقد، بما في ذلك أي قيود مفروضة على الاستخدام بالإشارة إلى الغرض (على سبيل المثال غرض تقديم خدمات معالجة البيانات) وأي التزامات بتسليم البيانات في نهاية مدة العقد.

10- وستنتقح مناقشة النظم القانونية الأخرى المنطبقة على البيانات بوصفها سلعة (A/CN.9/1012/Add.2، الفقرات 33-39) لتضمينها مواد متعلقة بآخر التطورات والمبادرات، كما يلي:

(أ) في الهند، أصدرت لجنة من الخبراء مكلفة بالتداول بشأن إطار لحوكمة البيانات غير الشخصية مشروع تقرير يستكشف آليات تحديد الحقوق في البيانات غير الشخصية التي يجري جمعها وتوليدها في الهند. ويتناول التقرير على وجه الخصوص إمكانية أن يمنح القانون حقوقاً معينة للأوساط التي تولد البيانات، وتشمل "أي مجموعة من الأشخاص تربطهم مصالح وأغراض مشتركة، ويشركون في تفاعلات اجتماعية و/أو اقتصادية".⁽³⁾ وهذه الحقوق تشمل الحق في تحقيق قيمة اقتصادية وقيمة أخرى من البيانات، والحق في إزالة أو تقليل الأضرار التي قد تلحق بتلك الأوساط؛

(ب) في ألمانيا، تتوخى استراتيجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي وضعتها الوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية والطاقة "إيجاد اقتصاد بيانات ملائم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" وتشير إلى عمل تحسينات في شكل الوصول إلى البيانات في حالة إنشاء قيمة مشتركة مع الشركات الأكبر حجماً؛⁽⁴⁾

(ج) سيجري أيضاً تحديث الإشارات إلى مبادئ معاهدي القانون الأمريكي والأوروبي التوجيهية.

(3) Draft Report by the Committee of Experts on Non-Personal Data Governance Framework (16 December 2020), متاح على الرابط التالي: https://static.mygov.in/rest/s3fs-public/mygov_160975438978977151.pdf, chapter 7.

(4) Germany, Federal Ministry for Economic Affairs and Energy, *Valuing SMEs, Strengthening Opportunities*, *Easing the Burden: The German SME Strategy*, (2019), متاح على الرابط التالي: https://www.bmwi.de/Redaktion/EN/Publikationen/Mittelstand/german-sme-strategy.pdf?__blob=publicationFile&v=3, p. 21.

جيم - تقييم نصوص الأونسيترال ذات الصلة

11- يجري تنقيح التقييم (A/CN.9/1012/Add.2، الفقرات 42-57) لتحديث مناقشة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع)، وإدراج مناقشة للملاحظات المتعلقة بالمسائل الرئيسية المتصلة بعقود الحوسبة السحابية، التي تتصل بصفة خاصة بالمعاملات المتعلقة "بمعالجة البيانات".

(أ) فيما يتعلق باتفاقية البيع، إذا ما نحينا جانباً النقاش الدائر حول معنى "عقود بيع البضائع"، يبرز سؤال أكثر عملية عما إذا كانت أحكام اتفاقية البيع ملائمة لتلبية احتياجات الأطراف في معاملات البيانات، ولا سيما عقود تقديم البيانات. ووفقاً لما لاحظته الأمانة في عام 2001، فإن كون نطاق اتفاقية البيع يتسع ليشمل "بيع" البضائع الافتراضية شيء، وأن تستوعب القواعد الموضوعية التي وضعتها الاتفاقية الاحتياجات العملية لهذه الأنواع من المعاملات شيء آخر.⁽⁵⁾ ويكشف تحليل للأحكام الموضوعية في اتفاقية البيع أن بعض أحكامها عادة ما ينطبق على العلاقة بين الأطراف في عقود تقديم البيانات، مثل الأحكام المتعلقة بتكوين العقود (المواد 14-24)، والأحكام العامة المتعلقة ببيع البضائع (المواد 25-29)، والأحكام المتعلقة بالمخالفة المتوقعة والمخالفة الجوهرية للعقد (المادتان 25 و71). إلا أن الأحكام المتعلقة بحقوق والتزامات الأطراف قد لا تكون كافية مع معاملات البيانات، حتى مع الأخذ بنهج شديد المرونة للتكافؤ الوظيفي؛

(ب) أما بالنسبة للملاحظات المتعلقة بالمسائل الرئيسية المتصلة بعقود الحوسبة السحابية، فإن الخدمات السحابية هي بالأساس شكل من أشكال معاملات البيانات يندرج ضمن نوع معالجة البيانات. وتتضمن الملاحظات، التي أعدتها الأمانة ووافقت اللجنة على نشرها في عام 2019، تحليلاً غير حصري للمسائل التي يتعين على الأطراف أن تتنظر فيها قبل صياغة عقود الخدمات السحابية وخلالها، بما في ذلك تطبيق القوانين الإلزامية والمسائل التي يتعين تناولها في العقد. وعلى الرغم من أن الملاحظات أعدت دون أن تأخذ معاملات البيانات في الاعتبار، فإن المسائل التي تُتناول بالتحليل في النص ذات أهمية في إبرام عقود معالجة البيانات، بما في ذلك المسائل الخاصة بالبيانات تحديداً التي ترد عادة في تلك العقود.

(5) الوثيقة A/CN.9/WG.IV/WP.91، الفقرة 29.